

الذي بعد مثله الذي يحتمل قراءة بعد منبأ للمفاعل ويكون الضمير اجها
 للمرفق والضمير في مثله مما يدل على ما الواقعة على فصل ويكون الذي
 صفة للمرفق ويحتمل قرينة بالنال للمفاعل ويكون صفة لما الواقعة
 فعل والضمير وصفة الاحياء قبل بعد مثله مما يدل على الوجه الثاني
 حاصل من المتن من غير الزيادة المذكورة فكان الاصل في حد فيها
 ان يهيا الارض الى اى ولا يحتاج الى اللفظ يدل على
 الملك لان الملك سابق لان النبي عطاها الله ارض الدنيا وارض
 الآخرة ثم دعا على امته فالملك حاصل وانما هذا الفعل مقدر له
 ومثبت له صريح لو قصد نوعا وانى بما يقصد به نوع اخر
 مع بقا قصده على الاول لم يملكه بخلاف ما اذا اعرض عن
 القصد الاول فملكه تبعا للقصد الثاني الطارى
 او قطع له امام اى اقطاع ارض بخلاف ما اذا قطعه اقطاع
 تملكه فانه يملكه بمجرد الاقطاع وليس لعنونه ان يجيب ولو
 احياه لم يملكه واللباه المباحة الى دخول على المتن لان
 المتن بين حكم الماء المملوك بقوله الفاضل عن حاجته فكذلك
 الفايذة بيان حكم الماء المباح او لى بها من غيره فله منع الغير
 ولكن لو اخذ الغير ما منها ملكه مع الاشارة ان كان من غير
 رضاه عن ما شئته وزرعه من بل بهيمة الغير مقدره
 على شئها الملك وزرعه نعم الاوى المحترم مقدم على ما شئته
 المالك وقوله الى مبتدا خبره يؤخذ من من قوله انك
 يجب فقير به معناه اى يجب والبهيمة لا مبتدا وقوله
 محترمة خبره وقوله اذا وطئ معترض بنزها الاصح
 انها لا تدفع اى لا يجب دفعها بل يستحب ولا يجب بذل الماء
 لوزع الغير محترمة قوله لنفسه اول بهيمته وقوله ولا يجب بذل
 فضل الكلام محترمة قول المتن ويجب بذل الماء
 الى

الوجه مسابيل جنسة الاوى تقدير الما يكيل او وزن الماشية
 حواز الشر من الحدود الى الثالثة كيفية قسمة الماشية
 المشترك الزائفة لو عصى الخامسة لو اشتمل نار في حط مباح
 الى والمراد بالاستظلال التذوق والمراد بالاستطباح الابحاح
 في الوقف المذكورة عقب احيا الموات
 لمناسته له فان في الاول اثبات الملك واحداه وفي الثاني
 ازالة الملك ومن جملة العولافان الضدية حبس
 مال الى اشتمل هذا التعريف على الاركان الاليتة لان ما لا هو
 الموقوف وقوله على مصر هو الموقوف عليه وليس يتضمن
 حاسبا وهو يتضمن صفة نقطع الى البال للضمير
 اى الحبس مصور نقطع الضروف والمراد بالقطع المنع والمخل
 انها للملاسيم متعلقة بمحذوق اى حالة كون الحبس ملتصقا
 بالقطع وانها للتسببية على مصر ومتعلق بحبس
 او على ينفع به من عطف المصار ان اريد بالصدقة
 الحارثة الوقفا ومن عطف الخاص على العام ان اريد به ما يشغل
 الوقف وغيره او ولد صالح الى فائدة التقيد بالولد
 التحريم والخلف على دعابه توالده والافدعا الغير يتبع الميت
 ايض معا عنه بالشرط الى فيه مسامحة لانه يقتضى
 ان المتن عبر بالشرط ومراهه الاركان وليس كذلك فكان
 الاول ان يقول وما ذكره من الشرط يتضمن بعض الاركان
 وهذا الى الاشارة راجعة لقوله محتمل اهل يتبع وهذا الوجه
 احسن من الوجه الذى قاله المحشى فيصح لا يقترب على
 المنطوق لا من مكره الوقف على القهرم وقوله
 الى مبتدا وقوله لثلاثة شرايط مقول القول والخبر محذوف
 تقديره غير سديد وغير مستقيم وقوله ذكر اربعة